

## دور الجامعات العربية في التنمية الاقتصادية 2009

### Role of Arab Universities in Economic Development 2009

فوزي سعيد الجدية

قسم الجغرافيا- كلية الآداب

الجامعة الإسلامية - غزة

تاريخ الاستلام 2009/8/5 تاريخ القبول 2010/1/5

**Abstract :** Talking about the roles of universities in economic development is not an easy issue owing to private considerations at all its different aspects as they are considered a type of investment in the strict meaning of the word . Contemporarily, the role of universities in economic development has developed to greater extent than it was when these universities were established .At this juncture , one of the most important aims of this research was highlight the university role in serving the community so that it may lad a beater life and achieve a higher level of income through the available outputs in addition the research tried to specify the obstacles hindering universities participation in economic development . The research came to the conclusion that there was some noticeable weakness in the role of universities in this field .

**الملخص:** إن الحديث عن دور الجامعات في التنمية الاقتصادية ليس بالأمر السهل، وذلك لاعتبارات خاصة بالجامعة في جميع مراحلها المختلفة، حيث تعتبر الجامعات نوعاً من الاستثمار الاقتصادي الصحيح، ولقد تطور دور الجامعات في التنمية الاقتصادية في الوقت الراهن تطوراً كبيراً عما كانت عليه منذ إنشائها، ومن هنا كان من أهم الأهداف التي يسعى هذا البحث لتحقيقها هو: إبراز دور الجامعة في خدمة المجتمع ليعيش حياة أفضل، وتحقيق مستوى دخل مرتفع من خلال المخرجات، ثم الوقوف على المعوقات التي تحول دون مشاركة الجامعات في التنمية الاقتصادية، ومن أهم النتائج أن هناك ضعفاً ملموساً في دور الجامعات في هذا المجال.

## مقدمة

يتناول هذا البحث دور الجامعات العربية في التنمية الاقتصادية في ظل التحولات العالمية الجديدة، في تلبية حاجات المجتمع من التنمية الزراعية، والصناعية، ومدى قدرة الجامعات العربية بصورة عامة، والجامعات الفلسطينية بصورة خاصة في مواجهة عولمة القرن الحادي والعشرين، ورغم الضغوط الملقة عليها كي يكون لها دور في عملية التنمية إسوة بالجامعات المتقدمة، إلا أن الأمل يظل معقوداً على الجامعات العربية أن تساعد في بناء قوة عمل مؤهلة تستطيع أن تتكيف مع التكنولوجيا الجديدة، وأن تشارك في ثورة الذكاء التي هي القوة المحركة لاقتصادياتنا العربية. وبخاصة أن هناك اختلافات في الموارد الطبيعية المتاحة، وسيطرة القطاع النفطي في غالبية الدول العربية على قائمة السلع المصدرة.

لذلك فإن تحديد دور للجامعات العربية في عملية التنمية الاقتصادية الآن، يجب أن يتركز على التطلعات المستقبلية، الأمر الذي يتطلب تحديد الأهداف الاقتصادية الإنمائية، والخيارات المتاحة قطرياً وقومياً وعالمياً.

### مبررات اختيار الموضوع:

- 1- تزايد دور الجامعات عالمياً في التنمية الاقتصادية، وتعاظم هذا الدور في الوقت الحاضر حتى أصبحت ضرورة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي.
- 2- إبراز دور الجامعات الفلسطينية والعربية والأجنبية في إحداث برامج التغيير من أجل التنمية الاقتصادية.
- 3- إعطاء الباحث فرصة للبحث، والاطلاع على دور الجامعات العربية في التنمية الاقتصادية.

### أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

- 1- إبراز دور الجامعة العربية في إعداد الكفاءات العلمية المتخصصة في شتى المجالات، وبخاصة التنمية منها.
- 2- التعرف على المنتج العلمي، والإمكانات البحثية، والطاقات العلمية العربية.
- 3- توضيح المعوقات التي تحول دون مشاركة الجامعات العربية في التنمية الاقتصادية.

### فروض البحث:

- من أجل تحقيق الأهداف السابقة التي وضعها الباحث كانت الفروض كما يلي:
- 1- أن الجامعات العربية لا تهتم بالمعاهد البحثية التطبيقية.
  - 2- هل الجامعات العربية تعاني من تدخل السلطات المحلية في سياستها العامة.
  - 3- هل الجامعات العربية تفتقر إلى الاستراتيجيات المستقبلية اللازمة للتنمية الاقتصادية.

### حدود الدراسة:

تقتصر الدراسة على الجامعات الفلسطينية والجامعات العربية، ودورها في التنمية الاقتصادية (الزراعية والصناعية) مع المقارنة ببعض الجامعات الأجنبية.

### إجراءات الدراسة:

- 1- الدراسة النظرية المكتوبة، وهذه الدراسة أفادت الباحث في الاطلاع على كل ما كتب عن دور الجامعات في برامج التنمية المختلفة.
- 2- استطلاع آراء الخريجين عن دورهم في عملية التنمية.

### محتويات البحث:

- يتناول هذا البحث دور الجامعات في التنمية الاقتصادية من الآتي:
- أولاً : دور الجامعات في إعداد الكفاءات العلمية المتخصصة.
  - ثانياً : دور الجامعات في البحث العلمي اللازم لعملية التنمية الاقتصادية.
  - ثالثاً : دور الجامعات في التطور التكنولوجي اللازم لعملية التنمية.
  - رابعاً : دور التعليم التقني في التنمية الاقتصادية.
- \* دراسة تطبيقية على الموارد الاقتصادية: الزراعية والصناعية في الوطن العربي.

تعتبر التنمية الاقتصادية من أهم المشكلات المعاصرة التي تواجه العالم اليوم، وبخاصة في ظل التحولات الكبيرة التي شهدتها العالم اليوم من انبثاق عصر الثورة التكنولوجية الحديثة، وظهور التكتلات الاقتصادية الكبرى في العالم كالسوق الأوروبية المشتركة، والتجمع الاقتصادي لدول شرق آسيا، وبروز نظام العولمة، كل ذلك يفرض

على الجامعات العربية بشكل خاص أن يكون لها دور في التنمية الاقتصادية، فالجامعات هي من أرفع المؤسسات التي يناط إليها مهمة توفير ما يحتاجه المجتمع من متخصصين بمختلف المجالات، كما أنها المراكز الأساسية للبحوث العلمية والتطبيقية التي بدونها يصعب إحداث أي تقدم اقتصادي، وبذلك يرى الباحث أن التعليم الجامعي يمكن أن يساهم في عملية التنمية الاقتصادية من خلال:

- 1- استثمار التكنولوجيا المعاصرة في مجالات التدريس والبحث العلمي.
- 2- فتح قنوات الاتصال بين الجامعات العربية، ومراكز البحث العلمي، لتبادل المعلومات والخبرات.
- 3- زيادة المخصصات المالية للجامعات.
- 4- تلبية احتياجات سوق العمالة المتجددة بالكوادر المؤهلة.

وعلى الرغم من تقدم الدراسات الاقتصادية الحديثة، إلا أن دراسات الاستثمار البشري (الخريجين) ما زالت حتى اليوم بعيدة عن أسلوب القياس العلمي في الجامعات العربية، لذلك فإنه من الصعب على مسؤولي التخطيط المفاضلة مثلاً بين استثمار ملايين الدولارات في مشاريع استثمارية، أو إنفاقها على التعليم الجامعي، وعليه فقد حاول الباحث إجراء مقارنة بين تكاليف الاستثمار البشري Human Investment والعائد الذي يحصل عليه الأفراد المتعلمون بالقياس إلى الأفراد الآخرين غير المتعلمين، وقد تبين أن العائد من الاستثمار البشري لا يقل إطلاقاً عن أي استثمار آخر، فقد أثبتت هذه الدراسة أن عائد الاستثمار البشري يزيد عادة في حالة التعليم عن عائد أي استثمار آخر إذا ما تعلم، ويعود ذلك إلى الكسب الإضافي الذي يحصل عليه الأفراد المتعلمين. ويرجع ذلك للأسباب التالية(1):

- 1- ارتفاع مستوى المعرفة لدى العنصر البشري المتطافر مع عنصر رأس المال يؤدي إلى زيادة الإنتاجية، ومن ثم تحقيق وفورات أو فائض يسمح بزيادة معدل التنمية الاقتصادية.
- 2- الخريج الجامعي يستطيع أن يفهم ويدرك احتياجات التنمية الاقتصادية أكثر من غيره، ومن ثم فهو يساهم إسهاماً إيجابياً في القضاء على التخلف الاقتصادي.

----- دور الجامعات العربية في التنمية الاقتصادية 2009

3- انتشار التعليم الجامعي يقضي على كثير من العادات والتقاليد التي تعوق عملية التنمية الاقتصادية.

4- انتشار التعليم لا سيما التقني منه يساعد على توفير المهندسين والإداريين والفنيين اللازمين لعملية التنمية بصفة عامة، وعملية التصنيع بصفة خاصة.

5- هناك علاقة طردية بين انتشار التعليم الجامعي والمستوى الصحي، فكلما ارتفعت نسبة المتعلمين كلما ارتفع المستوى الصحي.

وقد بينت الدراسة التي قام بها الباحث على عينة من الخريجين (200 خريج) في قطاع غزة لمعرفة مدى أثر التعليم الجامعي على التنمية الاقتصادية، فقد تبين أن 65% من المستطلع آراءهم أن التنمية الاقتصادية تعود إلى تحسين مستوى التعليم عند الخريجين. كما أن 85% من هذه التنمية يعود إلى تحسين المستوى التكنولوجي، ومستوى العلوم الإدارية. كما أثبتت الدراسة أن ارتفاع نسبة الإنتاجية الزراعية بنحو 35% يعود إلى التكنولوجيا الزراعية المستخدمة في قطاع غزة.

إذا هناك تطور في دور الجامعات العربية في الوقت الراهن تطوراً كبيراً عما كانت عليه منذ نشئتها في بداية القرن العشرين (2). إلا أن هذا الدور الاقتصادي الذي تقوم به الجامعات العربية حالياً أخذ في التعاظم، بما فيها تلك الجامعات التي لا تزال ملتزمة بنظامها القديم (3).

ويقول محمد محمود الإمام عن التنمية أنها توسيع لماديات البدائل المتاحة للمجتمع، غير أن القيود التي تفرضها التقنية الحديثة، والموارد الاقتصادية والبشرية، وطبيعة الدولة من القوة بحيث لا يتركز للاقتصاديات في البلدان النامية مجالاً واسعاً (4). ومن هنا كان على الجامعات إيجاد البدائل اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية، وكانت الجامعات البريطانية هي الرائدة في ذلك المجال في أواخر القرن الثامن عشر من خلال تحقيق التكامل بين سياسة التعليم الجامعي، وخطط التنمية الاقتصادية، وتطوير المناهج بشكل يؤدي إلى تخريج الكوادر القادرة على تلبية احتياجات المجتمع البريطاني (5).

ويزداد هذا المجال أهمية للدولة العربية إذا ما أخذت به، حيث تستطيع الجامعات ان تساهم في تحسين مستوى التنمية، بشرط تحديد الأهداف التي ينبغي تحقيقها عن طريق التعليم الجامعي، ووضع سياسة للتعليم الجامعي تقوم على المقولة التالية (6): إن الثروة

التي تمتلكها الدول الغنية هي نتيجة لتطبيق العلم والتكنولوجيا، أي أن المعرفة استخدمت أساساً لتحسين الإنتاج وتطويره كماً ونوعاً وذلك من أجل تحقيق مبدأ التنمية الشاملة. ويكون ذلك عن طريق (7):

- 1- البحوث الجامعية ذات العلاقة بالتنمية الاقتصادية.
  - 2- تقديم برامج اقتصادية وطرحها للمناقشة، وإيجاد الحلول للمشاكل التي تعيق تنفيذها.
  - 3- تقديم خبرات هيئاتها الأكاديمية المتخصصة لصانعي القرارات الاقتصادية.
  - 4- المشاركة في الدورات والندوات التي تعقد من حين لآخر.
  - 5- توفير البيانات والمعلومات الضرورية للمؤسسات الاقتصادية التي تساعد على تطوير أعمالها.
  - 6- إصدار الأبحاث والتقارير الأكاديمية اللازمة لعملية التنمية.
  - 7- التنسيق بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية بما يخدم التنمية الاقتصادية.
  - 8- توفير الكوادر العلمية والمهنية اللازمة للمجتمع من أجل النهوض به اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.
- وقبل التطرق عن دور الجامعة في التنمية الاقتصادية لابد من الحديث عن مستلزمات التنمية الاقتصادية:

#### أولاً: دور الجامعات في إعداد الكفاءات العلمية المتخصصة:

لا يمكن الحديث عن دور الجامعات في التنمية الاقتصادية بمعزل عن دورها في إعداد الكفاءات العلمية، فكلاهما يكمل الآخر، ولا يمكن إجحاح أحدهما إلا بالآخر، فالعنصر البشري لكي يشبع حاجات المجتمع بوسائل التنمية المختلفة لا بد له من استخدام مناهج تعليم متطورة وقادرة على خلق الكفاءات والمهارات اللازمة للتنمية الاقتصادية (8). لذا من الضروري أن تهتم الدولة وجامعاتها وتخصيص جزء من الناتج المحلي لتدريب الكفاءات على مواصلة التنمية الاقتصادية (9).

فالجامعات العربية وما تملكه من متخصصين لا بد وأن تحل شيئاً فشيئاً محل مؤسسات الخبرة الأجنبية التي تقوم حالياً بتخطيط وتنمية القطاعات الاقتصادية في البلدان العربية (10).

#### ----- دور الجامعات العربية في التنمية الاقتصادية 2009

ومن هنا فإن دور الجامعات يقوم بتخريج العنصر البشري ذا الكفاءات العلمية والقدرة على تحديد المشكلات المصاحبة لعملية الإنتاج، وتقديم الحلول المناسبة لها (11)، وقد أعطى هذا الجانب (الكفاءات العلمية) أهمية خاصة من قبل هاريسون وماير (12) الذين أبدوا رأييهما في أن اكتشاف الموارد الطبيعية واستثمارها وتحريك رأس المال وتطوير التكنولوجيا وإنتاج السلع والقيام بالأعمال التجارية يحتاج إلى كوادر بشرية.

#### ثانياً: دور الجامعات في البحث العلمي اللازم لعملية التنمية الاقتصادية:

مما لا شك فيه أن الجامعات في الوقت الحاضر قد ساهمت في تنمية كثير من الدول المتقدمة من خلال الأبحاث والدراسات التي تقوم بها لإيجاد الحلول والمقترحات المتعلقة بالمشكلات التي تعيق عملية التنمية الاقتصادية. ولقد بدأ هذا الدور في الجامعات البريطانية وألمانية واليابانية في نهاية القرن التاسع عشر (13)، فالجامعات في جميع أنحاء العالم هي المكان الأمثل للبحث العلمي الأكاديمي، الغرض منه استخدامه في مجالات التنمية الاقتصادية (14).

وقد كان لظهور هذا الدور واحتلاله الأولوية في العمل الأكاديمي أن زاد من فعالية الجامعة وإخراجها من عزلتها، ومن هنا نجد أن الأهداف الرئيسية للجامعات هي (15):

- تبنى الجامعات لفلسفة حب الاستطلاع من أجل المعرفة.
- كرسست الجامعات من خلال اهتمامها بالبحث العلمي لمفهوم التخصص وتقسيم الكليات لأقسام علمية متخصصة، ومع التطور والنمو المعرفي وبخاصة في العلوم الطبيعية.
- تكوين منظور اجتماعي وسياسي للجامعات، بحيث يوجهها في أداءها لدورها البحثي ودورها في خدمة المجتمع.
- تصميم برامج تعليمية غير تقليدية بحيث تقدم تعليماً عالياً أقل صعوبة وأقصر زمناً وأكثر مرونة من البرامج التقليدية.

وعلى الرغم من أن تصنيف أولويات الأبحاث الحالية يختلف من بلد لآخر، فإن الأبحاث التي تقوم بها الجامعات وبخاصة في الدول المتقدمة أسهمت إسهاماً فاعلاً في التصدي للعديد من المشكلات التي تواجهها هذه المجتمعات. وقد تحدث David, D. Henry في كتابه (New priorities in Research) عن هذه الإنجازات مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2010، المجلد 12، العدد 1 ----- (245)

فوزي سعيد الجديبة -----

بقوله (16) تقوم الجامعات بثلاث إنجازات في مجال الأبحاث الرامية لخدمة البلد:  
**أولها :** تدريب الرجال والنساء وإعدادهم ليكونوا رواداً للقطاعات المختلفة، كالزراعة، والصناعة، والطب.

**ثانيهما:** تطوير الجامعة أثناء عملية التعليم نتيجة للأبحاث التي تتوصل إليها، فالجامعة مركز للبحث العلمي الأكاديمي الغرض منه البحث عن الحقيقة و الإبداع.

**ثالثهما:** الاستفادة من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة في القطاعات المختلفة، ذلك أن المدرسين الذين يمتلكون مواهب وقدرات يشكلون مجموعة من المستشارين والإحصائيين لدى هذه القطاعات. وفي الوقت الذي تهدف فيه عملية التعليم أو التدريس إلى إعداد الخريجين و تأهيلهم، فإن الأبحاث الجامعية تهدف إلى اكتشاف المعرفة والتكنولوجيا وتحديد مجالات استخدامها.

وانتشرت هذه الأفكار في كل من الجامعات الأوروبية والأمريكية، واحتلالها الأولوية في العمل الأكاديمي من أجل التنمية الاقتصادية (17).

ففي المناطق النامية بما فيها الدول العربية يعهد بمهمة القيام بالأبحاث العلمية في المجالات المختلفة إلى المؤسسة الجامعية وذلك لسببين (18):

**أولهما:** تتوافر للجامعة الموارد الفكرية والبشرية القادرة على استغلالها في التنمية الاقتصادية.

**ثانيهما:** أن الجامعات تعد المؤسسات الوحيدة التي يمكن عن طريقها القيام بنشاطات الأبحاث بصورة انضباطية، وكذلك يمكن لها أن تقدم الخدمات الاستشارية للهيئات والأفراد في القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية.

و على الرغم من أن الجامعات بشكلها المختلف تساهم بدور فعال في الأبحاث من أجل التنمية، إلا أن دراسة عبد الباري الدرة اكتشفت أن هناك بعض العوائق تواجه تنفيذ هذه الأبحاث في البلاد العربية منها(19):

- الاعتقاد السائد بالمفهوم التقليدي للأبحاث الأكاديمية البحتة، والتأكيد الكلي على الأبحاث الأساسية.
- ابتعاد العاملين في الأبحاث العلمية في الجامعات عن التدريب لحل مشكلات المجتمع وسد احتياجاته.



----- دور الجامعات العربية في التنمية الاقتصادية 2009

- الفشل في تطويع التكنولوجيا المستوردة لتلائم حاجاتها المحلية، وعدم بذل أية جهود لمعالجة هذا الوضع.
- الافتقار إلى التنسيق بين مراكز الأبحاث المختلفة.

### ثالثاً: دور الجامعات العربية في التطور التكنولوجي اللازم للتنمية الاقتصادية:

تشير الإحصاءات (20) أن هناك 398 جامعة عربية في عام 2009، فيما كان منذ عشر سنوات 174 جامعة فقط، أي أن العدد تضاعف أكثر من مرتين. أما إذا أضفنا المعاهد العليا وكليات المجتمع ومعاهد إعداد المعلمين وغيرها من مؤسسات التعليم العالي فإن عددها اليوم يصل إلى 1139 مؤسسة، ويمثل القطاع غير الحكومي 36% من هذه المؤسسات العالية، أما عدد الطلبة فيها فقد زاد عدد الملتحقين بالتعليم العالي من 6.2 مليون طالب في العام الدراسي 2000 إلى 8 مليون طالب في العام الدراسي 2006، من المتوقع أن يصل العدد إلى 10 مليون طالب جامعي عام 2010 (21).

وتتعاظم أهمية التكنولوجيا في التنمية الاقتصادية بتعاظم مؤسسات التعليم العالي، حتى غدت سمه اقتصاد القرن الحادي والعشرين. وتدخل التكنولوجيا كعنصر أساسي أكثر فأكثر في تنمية كافة قطاعات الإنتاج و الخدمات، و يتجلى ذلك في زيادة نسبة الصادرات التكنولوجية من مجمل الصادرات العالمية، الأمر الذي أدى إلى تغيير أساسي في حسابات الأصول الثابتة و الأصول غير المادية للشركات العالمية لصالح الأصول التكنولوجية.

ويتجه الاقتصاد العالمي أكثر من أي وقت مضى في تاريخ البشرية إلى الاقتصاد المبني على التكنولوجيا، ففي الدول المتقدمة تعتبر زيادة الإنتاج لإسهام التكنولوجيا ما بين 80/90% فيه، في حين إسهام رأس المال والأيدي العاملة ما بين 10/20% (22). أما الناتج الإجمالي العربي فيبلغ مع النفط 2556 مليار دولار عام 2008 (23)، وإذا استنتجنا البترول فإن هذا الناتج يكون حوالي 580 مليار دولار، من الزراعة 80 مليار دولار والباقي من الصناعة (24)، وبالمقارنة بالدول المستخدمة للتكنولوجيا نراه أقل من ناتج هولندا ذات 16 مليون نسمة، والبالغ إنتاجها الإجمالي 909 مليار دولار، وهو أيضاً أقل من خمس إنتاج فرنسا البالغ 2866 مليار دولار، كما أنه أقل من ناتج كوريا الجنوبية البالغ 947 مليار دولار (25).

ويدل هذا الانخفاض على ضعف استخدام التكنولوجيا في الوطن العربي، و للتدليل على ذلك نأخذ حالة القطاع الزراعي في الوطن العربي حيث تدل الإحصائيات على أن أكثر من 50% من العمالة العربية تعمل في هذا القطاع، إلا أن هذا القطاع لا يشكل سوى 13.8% من عائدات الدخل الإجمالي العربي بدون بترول، أي أن التكنولوجيا المستعملة في هذا القطاع تحتاج إلى إعادة نظر، واهتمام كبير في إدارة الري، ونوع البذور، ونوع السماد، ومنهجية استعماله، وأتمتة الأعمال الزراعية، إدارة الأراضي، وإعادة سياسات التسعير والتسويق والتصدير. وبالمقارنة يقدر الاقتصاديون أن أكثر من 80 % من الناتج المحلي الإجمالي في الدول المتقدمة يعود إلى امتلاك التكنولوجيا، بل إن أكثر من 85% من النمو التراكمي لدخل الفرد في الولايات المتحدة الأمريكية يعود إلى التقدم التكنولوجي. أما الوطن العربي فيعود ضعف التكنولوجيا فيه إلى (26):

- عدم الوعي العام بأهمية التكنولوجيا في التنمية الاقتصادية.
- عدم وجود سياسات رسمية للتكنولوجيا مع آليات محدده بتنفيذها.
- ضعف في عدد العلماء والباحثين وهجرة الكثير منهم.
- ضعف الاستثمار العام والخاص في مجالات التكنولوجيا مثل التعليم الجامعي والبحث و التطوير ونشر المعلومات التكنولوجية.
- عدم اهتمام القطاع الخاص بالاستثمار في التكنولوجيا

#### رابعاً: دور التعليم التقني في التنمية الاقتصادية:

يبقى أن نشير إلى نوع من التعليم العالي ومدى ارتباطه بالتنمية الاقتصادية ألا وهو التعليم التقني، وهو تعليم لمدة سنتين بعد الثانوية العامة.

ولعل أهم التساؤلات في هذا المجال هي دور الكليات التقنية في الإسهام في خلق تنمية اقتصادية حقيقية في مجالاتها المختلفة، ومن أجل الإجابة على هذا التساؤل يتوجب التعرف على أهم الإنجازات التنموية التي حققتها الكليات التقنية لتلبية احتياجات المجتمع المتغيرة.

ولعل أهم إنجاز لهذه الكليات هو استيعاب كل الخريجين من المرحلة الثانوية الذين أدى هبوط إمكانياتهم في الثانوية إلى دخول تلك الكليات، وجدير بالذكر أن سبب النهضة

----- دور الجامعات العربية في التنمية الاقتصادية 2009

الاقتصادية في كل من الولايات المتحدة واليابان وألمانيا هي الكليات المتوسطة (27)، حيث بلغ عددها في الولايات المتحدة وحدها إلى أكثر من 1500 كلية متوسطة، والتي تسمى البولي تكنيك، أي المعاهد التقنية. ومن مميزات هذه الكليات هو الإسراع في تقديم الخبرات إلى سوق العمل مباشرة، إذ أن التنمية لا يمكنها أن تحقق أهدافها إلا بالاعتماد على التخطيط العلمي الدقيق والمتقن. وقد أصبح النهوض بهذا النوع من التعليم سمة مميزة للتطور الاقتصادي الذي تشهده هذه المجتمعات (28).

ولقد نجحت الصين في عملية التنمية الاقتصادية بمواردها البشرية الهائلة، بالتركيز على برامج الإنتاج والمهارات التقنية، وعن طريق نشر التعليم الفني والتقني في كل قرى الصين، وبرمجته ونقل الخبرات والمهارات، وإعداد القوى العاملة ذات الكفاءات الفنية العالية، واستخدام برامج التدريب الوظيفي القصير الأمد. ومن هنا استطاعت الصين القضاء على البطالة والتخلف باستخدام العلم والتكنولوجيا في فترة العشرين سنة الماضية (1989-2009). وقد نجحت تايوان عن طريق التعليم التقني أن تنهض من جديد، بل وتستوعب أعداداً كبيرة من العقول التي هاجرت ما بين عامي 1950-1988، فقد عانت تايوان من هجرة 110 ألفاً من أفضل طلابها إلى الولايات المتحدة، والذين قام حوالي نصفهم بدراسة العلوم الطبيعية والتطبيقية مثل الطب والهندسة والزراعة، ومكث معظمهم في أمريكا بعد تخرجهم، وعملوا في شركات ومؤسسات أمريكية، لذلك منذ عام 1979 اتبعت الحكومة التايوانية عدداً من الإجراءات الشجاعة لمواجهة هجرة الموهوبين للخارج، ومن خلال أحد عشر عاماً نجحت في جذب أكثر من 20 ألفاً منهم للعودة، وفي نفس الوقت توسعت في إنشاء المعاهد التعليمية التقنية، وبحلول 1990 كان بها 117 معهداً للهندسة والتعليم الفني، ويمكن إرجاع نجاح تايوان إلى هذه السياسة التعليمية، وتقدم كل من هونج كونج وسنغافورة كنموذجين مماثلين للنموذج التايواني لدليل على أهمية التعليم التقني. كما تؤكد الخبرة الصينية هذه العلاقة بين تراكم الثروة والمعرفة، فمنذ عام 1952 تركز الجامعات الصينية على تدريس العلوم الطبيعية وتطبيقاتها، وحوالي ثلثي الطلبة في الجامعات الصينية يدرسون تلك العلوم، وفي عام 1990 تخرج حوالي 196 ألف مهندس، و 30 ألف عالم طبيعي من معاهدها البالغة 1070 معهداً، وهو يبلغ عشرين ضعف العدد في عام 1952.

وخلاصة القول أن التنمية الاقتصادية والتكنولوجية تتطلب تطويراً للجامعات والمعاهد التقنية والفنية القائمة على فهم الأنماط المتقدمة من التكنولوجيا، وتأهيل الطلاب على التعامل معها وتطويرها، ويزداد هذا الدور مع إدراك الأهمية المتزايدة لدور المعرفة والمعلومات في التحولات العالمية الراهنة باعتبارها أحد أبعاد الثورة العلمية والتكنولوجية التي تجتاح العالم اليوم.

وبناءً على ما سبق سنناقش دور الجامعات العربية في تنمية الموارد الزراعية والصناعية:

#### أولاً: دور الجامعات العربية في التنمية الزراعية:

تلعب الجامعات دوراً واضحاً في التنمية الزراعية من خلال كليات الزراعة والمعاهد البحثية ذات العلاقة (29)، فإنه يتضح جلياً أن هذه الكليات والمعاهد ستكون مطلوبة في المرحلة القادمة أن تؤدي دوراً فعالاً في تنمية هذا القطاع، فالتوقعات المستقبلية تؤكد أن البلدان العربية والنامية ستواجه نقصاً كبيراً في المواد الغذائية عند نهاية القرن الواحد والعشرين ما لم يحدث تسارع كبير في معدلات الإنتاج الغذائي (30)، وهذا يتطلب زيادة الرقعة الزراعية، كما يتطلب تحسين نوعية الإنتاج وكميته، واكتشاف مصادر جديدة لمياه الري، وتحسين وسائل استخدامها، وهذا لا يحدث إلا باستخدام الأساليب العلمية الحديثة، حيث يقوم الطلاب بكلية الزراعة بالتوجيه والإرشاد الزراعي.

#### الإمكانيات الزراعية العربية:

إن الإمكانيات الزراعية العربية تجعل الجامعات تلعب دوراً رئيساً لتنمية هذا القطاع، وبالتالي تحقق الاكتفاء الذاتي الكامل من الغذاء. ومن هنا نجد أن المقومات الأساسية التي تؤثر في الإنتاج الزراعي تساعد على زيادة الإنتاج منها ما يتصل بالنواحي الطبيعية وتشمل التربة والمناخ والماء ومنها ما يتصل بالنواحي البشرية والاقتصادية (31). وأن مساحة الأراضي الزراعية حوالي 198 مليون هكتار، لم يستغل منها سوى 64 مليون هكتار فقط (32)، وتتركز هذه المساحات القابلة للزراعة في كل من السودان، حيث تمتلك 76 مليون هكتار لا يزرع منها سوى 10% فقط، كذلك تمتلك نحو 100 مليون هكتار مساحات شاسعة من الغابات والمراعي يمكن تحويلها إلى أراض زراعية، وحسب تقرير

----- دور الجامعات العربية في التنمية الاقتصادية 2009

منظمة الفاو الغذائي للعام 2008 وضعت السودان على قائمة أهم خمس دول منتجة للغذاء في العالم، والخمسة هم الولايات المتحدة والأرجنتين والبرازيل وأستراليا. كما توجد في العراق مساحات تقدر بـ 15 مليون هكتار قابلة للزراعة، والمغرب 10 مليون هكتار، وسوريا 5 مليون هكتار (33).

وبالنظر إلى دور الجامعات العالمية في هذا الدور نجد أن جامعة ولاية ميتشجان في الولايات المتحدة الأمريكية قدمت خدماتها للمزارعين بتشجيع حكومة الولاية بإعطاء المزارعين أراضي، وبدأت بتقديم مقررات خاصة في الزراعة، وقد تم إلحاق هذه المقررات بوحدة التعليم المستمر (34).

#### توفير الغذاء ودور الجامعات في ذلك:

تواجه المنطقة العربية تحديات تهدد الأمن الغذائي، ولعل من بين أهم ما يجب توفيره من ضروريات الحياة هو توفير الغذاء للسكان الذين سيصلون إلى 385 مليون نسمة عام 2015 (35)، حيث أنه من الصعب توفير الغذاء مع وجود عجز مائي يقدر 2000 مليار متر مكعب عام 2020 (36) وهذا يضع الجامعات أمام مسؤوليات جسيمة لمواجهة الأخطار المستقبلية.

وجدير بالذكر أن حالة الغذاء العالمي الآن أسوأ مما كانت عليه عقب الحرب العالمية الثانية، نتيجة للظروف المناخية والجفاف الذين أدوا إلى انخفاض الإنتاج الزراعي، وبالإضافة إلى التزايد السكاني العالمي بنسبة 2%، فقد انخفض نصيب الفرد على المستوى العالمي من المواد الغذائية بنسبة 5% عام 2007 (37).

وإذا أخذنا الحبوب مثلاً فإننا نجد أن إنتاج العالم منه بلغ 2000 مليون طن سنوياً، ينخفض أحياناً بنسبة 10 - 20% لظروف الإنتاج تكون غير ملائمة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على الحبوب، وبالتالي ارتفاع أسعاره بصورة كبيرة. وإذا نظرنا إلى الزيادة السنوية للسكان نجدها 2%، وهذا يتطلب ما يقرب من 40 مليون طن من الحبوب زيادة في الإنتاج، وهذه الكمية حسب متوسط نصيب الفرد تحتاج إلى ما يقرب من 40 مليون فدان، وهذا يعني زراعة 40 مليون فدان سنوياً، وهذا غير ممكن بل ويستحيل تحقيقه، من أجل هذا بادر فريق من علماء العالم في واشنطن بدراسة مشكلة الغذاء العالمية وكانت المطالب (38):

- تحديد النسل بسرعة وفي جميع أنحاء العالم.
- التوسع في زراعة أراضي جديدة.
- استخدام الأساليب الحديثة لزيادة الإنتاج.
- الإقلال من استخدام الحبوب في تغذية الحيوان.

وعلى هذا يجب على الدول إنشاء صناعات بتروكيميائية لتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي من أسمدة ومبيدات، والتي يتزايد عليها الطلب سنوياً رغم ازدياد أسعارها، فلقد أحدث استنباط أصناف جديدة من القمح المكسيكي ثورة كبيرة في مجال توفير الغذاء، كما أحدث هذا الاكتشاف ثورة أخرى في مجال تصنيع الأسمدة الكيماوية والأزوتية، حيث اتضح استجابة هذه الأصناف للتسميد.

وأخيراً إذا ما نظرنا إلى ما تقوم به كليات الزراعة في الجامعات المتقدمة في أمريكا وأوروبا في الوقت الحاضر نجد أن الكليات الزراعية العربية لا تزال قاصرة عن تأدية الدور مثل إنشاء مركز للأبحاث الزراعية، واقتصار دورها على تدريس منهاجاً مقتبس من مناهج كليات الزراعة الغربية لا يتلاءم مع الواقع البيئي العربي.

#### دور الجامعات العربية في التنمية الصناعية:

تعتبر الصناعة من الدعامات الأساسية لإحداث التنمية الاقتصادية الشاملة، لما يمكن أن تقوم به من خلق فرص جديدة من العمل، وتنويع مصادر الدخل، وزيادة الدخل القومي، بالإضافة إلى زيادة حقيقية في قيمة المواد الخام، وبالنظر إلى الصناعة العربية نجدها لا تزال صناعات صغيرة الحجم من حيث عدد العاملين فيها، ورؤوس الأموال المستثمرة، ومن أهم الصناعات هي صناعات غذائية، وصناعات الغزل والنسيج والملابس، والصناعات الجلدية، والصناعات الكيماوية، أما عن الصناعات المتقدمة فهي صناعة البتروكيميائية، والصناعات الهندسية، والصناعات الكهربائية، والإلكترونية فلا تزال غير متطورة (39).

أما إسهام الجامعات في تطوير هذه القطاعات الهامة فهو محدود كماً ونوعاً، ويمكن القول إن الخبرة في الصناعات الاستخراجية لم تتوطن في المنطقة العربية لأسباب كثيرة أهمها: عدم إتاحة التعليم الجامعي لمجالات التخصص في هذه الميادين بطريقة فاعلة، أو حتى بطريقة تمكن الخريجين من الاستفادة من الخبرات في مواقع العمل، واستكمال

مهاراتهم في هذه النشاطات الصناعية.

#### الوضع الحالي للصناعة العربية:

لو نظرنا إلى مجال الصناعة التحويلية في مجمل النشاط في الأقطار العربية، فإن نصيبها لم يزد عن 10% من جملة الناتج القومي (40)، وهذا دليل على ضعف مساهمة الجامعات لتطوير هذا القطاع الهام، ومن هنا أدركت الجامعات العربية أهمية هذا القطاع ودعت إلى إنشاء صناعات متطورة. إلا أن أهم ما يميز الصناعة العربية هو (41):

أ - ضعف الهيكل الإنتاجي.

ب - الاعتماد على الخبرات الأجنبية.

ج - محدودية السوق المحلية.

#### وينعكس ضعف الهيكل الإنتاجي على:

أ- هيمنة صادرات المواد الخام بدلاً من المواد المجهزة صناعياً، حيث تصل تلك المواد الخام إلى 50% من مجموع الإنتاج.

ب- هيمنة الصناعات الاستهلاكية بدلاً من التحويلية، والتي تحتل الأخيرة 10% من مجموعة الإنتاج.

وتبرز البيانات الخاصة بالإنتاج والاستهلاك أن الوطن العربي يواجه تدهوراً في الاكتفاء الذاتي من إنتاج هذه الصناعات، وعليه يجب على الدول العربية السماح للجامعات ببذل المزيد من الجهود لتنشيط هذه الصناعات، ويتم ذلك عن طريق (42):

1- زيادة الأهمية النسبية للناتج الصناعي.

2- زيادة نسبة العاملين في قطاع الصناعة.

3- تقدم الأساليب التكنولوجية للإنتاج.

4- زيادة الهيمنة النسبية لقطاع الخدمات.

5- كبر حجم الوحدات الإنتاجية.

6- تنويع الإنتاج.

ومن هنا على الجامعات العمل على تنويع الإنتاج، وعدم الاكتصار على إنتاج عدد قليل من السلع، وهذا يحتاج إلى (43):

- خلق مصادر جديدة للثروة وعدم الاكتفاء باستغلال المصادر التقليدية.

- تزايد الحاجات التي يرغب الأفراد في إشباعها بسبب تزايد دخولها.
- تقدم الأساليب التكنولوجية للإنتاج مما يؤدي إلى رفع إنتاجية العامل.
- اتساع حجم السوق الداخلي نتيجة الزيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي، ومن ثم تزايد القوى الشرائية.

لو نظرنا إلى التجارب اليابانية والهندية في التنمية الاقتصادية (44) لوجدنا أن الصناعة اليابانية حتى وقت غير بعيد توصف بأنها مقلدة وناسخة، ثم بدأت الصورة تتغير حين بدأت المنتجات اليابانية تتجه نحو التفوق النوعي، وأخذت تتنافس الصناعات الأوروبية والأمريكية ليس في بلدان العالم النامية فحسب، بل في البلدان الأوربية والأمريكية ذاتها، وبعد أن أحرزت اليابان تفوقاً ساحقاً في صناعة السيارات والأجهزة الكهربائية والإلكترونيات أصبحت تتجه إلى منافسة الولايات المتحدة في تطوير الجيل الخامس من الكمبيوتر، وإلى بناء الصناعات البيوتكنولوجية، كما أصبحت جامعاتها تزدهر بمختبرات البحوث الأساسية، بما في ذلك مختبرات فيزياء الطاقة العالية، وهي أكثر البحوث كلفة وأبعدها عن مجال التطبيق المباشر، أما في العالم الخارجي فقد أخذ الاهتمام بالصناعة اليابانية يتجه نحو محاولة فهم المعجزة اليابانية في التنمية الاقتصادية (45) .

إن من أبرز ما يميز تجربة التنمية اليابانية هو ذلك الارتباط الوثيق بين الجامعات ومراكز البحث والصناعة وإدارة الدولة ذات العلاقة. وبينما تكتفي معظم دول العالم الثالث بإرسال بعثاتها إلى الغرب للحصول على الدكتوراه، ومعتبرة ذلك نهاية المطاف، فإن البعثات اليابانية تتمثل بإعداد العلماء والباحثين والمهندسين الذين يزورون كل سنة الجامعات ومراكز البحث والمصانع للتعرف على التطورات في الأفكار والوسائل العلمية و التكنولوجيا ومعايينة النماذج الصناعية الجديدة، ودراسة كل ما ينشر عن براءات الاختراع، وفي حالة تقرير البدء في صناعة معينة، فإن مختبرات البحث الوطنية تقوم بتفكيك النموذج المستورد قطعة قطعة وإجراء الاختبارات عليها، وباستعمال كل المعلومات المنشورة والمتوفرة وحين يتم تصميم الصورة اليابانية من ذلك النموذج فإنها تشمل على كل مزايا النموذج الأصلي، مضافاً إليها كل إمكانيات التطوير المكتسبة خلال هذه السلسلة من التجارب والبحوث، بعد ذلك ينتقل فريق الباحثين والمهندسين الذين قاموا



----- دور الجامعات العربية في التنمية الاقتصادية 2009

بكل هذه المهمات إلى المصنع للأشراف بنفسه على عملية الإنتاج (46).

وتعطي تجربة الهند الزراعية (47) منذ بداية الستينيات مثلاً آخر علي تطبيق هذا المبدأ في ظل ظروف مغايرة، فبعد أن كانت الهند محور التنبؤات المتشائمة من الغرب خلال الستينيات على أنها البلد المرشح لمجاعة طاحنة خلال عشر سنوات، استطاعت هذه الدولة الفقيرة تحقيق ثورة خضراء زراعية خلال أقل من عقدين من السنوات، ومن مؤشرات نجاح هذه النهضة أن إنتاج الهند من الحبوب هذا العام حقق فائضاً عن احتياجات الاستهلاك يصل إلى 10%، وقد اعتمدت النهضة الزراعية الهندية منذ البداية على المؤسسات الوطنية في الجامعات، ومراكز البحث العلمي لاستيعاب وتطوير أنواع التكنولوجيا الزراعية الجديدة عن طريق البحث والتجريب ثم المساهمة في نقلها إلى المزارع والقرى الهندية. وبعد عقدين من الزمن وبعد وصول الإنتاج الزراعي إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي فقد وصل معدل النمو السنوي لهذا الإنتاج 2.5 % مقابل نسبة هي أقل بقليل من 2% في التزايد السكاني (48).

ويبدو أن إيصال نتائج التجارب والبحوث إلى المزارعين هو من التحديات الرئيسية التي تواجهها الزراعة الهندية في المرحلة الحاضرة والمقبلة، إذ ما زال مردود المحاصيل التي يحققها البرنامج القومي للمزارع النموذجية يعادل أضعاف معدلات المردود الحقيقي في مزارع الفلاحين وذلك حتى في أكثر الولايات تطوراً في الزراعة هي البنجاب.

وكما في التجربة اليابانية التي ارتبطت منذ بدايتها بمبدأ الاعتماد علي البحث والتطوير العلمي في الجامعات، إذ كان من دوافعها الرئيسية الاستفادة من بعض التجارب العلمية الأمريكية التي نجحت في تطوير بذور القمح عالية المردود في المكسيك.

### التحديات التي تواجه الجامعات العربية في التنمية الاقتصادية:

بناء على ما سبق تبين أن الجامعات العربية تساهم بقدر ضئيل في التنمية الاقتصادية في البلاد العربية، ويعود ذلك إلى عدد من التحديات أهمها (49):

#### أ - الجامعات العربية من الداخل:

منذ نهاية الخمسينات شهدت المنطقة العربية نمواً متسارعاً في أعداد الجامعات، وفي

فوزي سعيد الجديبة -----

أعداد الطلبة في كل جامعة، الأمر الذي أدى إلى خلق جملة من التحديات الكبيرة التي مازالت تواجه التعليم الجامعي العربي ، وبعض هذه التحديات يعود إلى أسباب خارجية لا تستطيع الجامعة بمفردها أن تجد حلولاً لها، كما أن هناك أسباباً أخرى تحتاج إلى معالجة داخل الجامعة وهي:

## 1- تطور أعداد الطلاب في الجامعات العربية:

تشير الإحصاءات (50) إلى أن عدد الطلبة في العام الدراسي 1990 بلغ 2.8 مليون طالب، ثم يرتفع العدد إلى 6.2 مليون طالب في العام الدراسي 2000 أي تزايد عدد الطلبة في الجامعات العربية 3.4 مليون طالب خلال العشر سنوات، ثم يرتفع عدد الطلبة عام 2006 إلى 8 ملايين طالب، ومن المتوقع أن يصل عدد الطلبة في العام الدراسي 2010 إلى عشرة ملايين طالب (51). الأمر الذي وضع الجامعات العربية أمام تحدٍ كبير لا يتناسب مع إمكانياتها في التخصصات المختلفة، أو مع أهدافها التعليمية. لأن القبول يتم وفق المعدلات التي حاز عليها الطلبة في امتحان الثانوية العامة، بالمقابل نجد أن بريطانيا تطبق لوائح القبول حسب إمكانيات جامعاتها وفق معايير مقنعة بالنسبة لها، مما يحفز المدارس الثانوية على الارتفاع المستمر بمستوى تلامذتها، علماً بأن لتلك الجامعات حق وضع معايير إضافية تعتمد على اختبارات الدخول و المقابلة الشخصية وغير ذلك. وفي غياب مثل هذه الوسائل والخيارات أمام معظم الجامعات العربية، فإن الضغوط الهائلة لأعداد الطلبة على الجامعات العربية قد أثرت كثيراً على نوعية تدريب الطلبة وأدائهم ومستوى تخرجهم، بل زاد كثيراً من الأعباء التدريسية للأساتذة الأمر الذي قلص من إمكانيات التفرغ للنشاطات البحثية، وقد دلت الدراسات أن معدل عضو هيئة التدريس في البلاد العربية نحو 40 طالباً، في حين يبلغ المعدل في ألمانيا واليابان نحو 20 طالباً، وفي الولايات المتحدة الأمريكية 13 طالباً لكل مدرس. (52).

## 2- تركيب المناهج الجامعية:

ما زال التعليم في الجامعات العربية يركز على المفهوم الأكاديمي مقلداً بذلك من دور الجامعة على الصعيد المهني، حيث إن الخيارات التطبيقية والمهنية في الجامعات العربية لا تزال تشكل 5% فقط، بينما تشكل في الدول المتقدمة إلى 50% (53).

----- دور الجامعات العربية في التنمية الاقتصادية 2009  
وبالمقابل فإن التجارب التي بدأت بها جامعات الأردن وجامعة الكويت والجامعات الفلسطينية في التسعينيات من القرن الماضي بتبني نظام المناهج التطبيقية في جامعاتها قد خلق فلسفة تنافسية في عالم يتسابق من أجل التنمية، لهذا جاءت التخصصات الجديدة مستقطبة لأكثر عدد من الطلبة (54).

### 3- هيكلية الإدارة الأكاديمية:

اعتمدت معظم الجامعات العربية في تنظيمها الأكاديمي على التركيب الهرمي العمودي الذي يعتمد أساساً على صلاحيات ومبادرات الأقسام، ثم الكليات العلمية، ثم على تعاون الكليات فيما بينها، فيما تتولى الأجهزة الإدارية للجامعة الشؤون المالية والإدارية والخدمات الأخرى، الأمر الذي أدى إلى تدهور التعليم العالي من خلال عدم توفر المدرسين بالنوعية المطلوبة وخاصة من أصحاب التخصصات الجديدة (55).

#### ب- الجامعة من الخارج:

إن الجامعات في الوطن العربي ما زالت محدودة التأثير في إحداث التنمية الاقتصادية المنشودة، وهذا لا يعود فقط إلى نظرة الجامعة إلى نفسها، أو إلى مدى تنظيم أوضاعها الخارجية، بل ربما بصورة أكبر إلى نظرة المجتمع للجامعات، الأمر الذي يزيد من أزمة الثقة بين الجامعات العربية والمجتمع (56)، وخاصة أنها بدت عاجزة عن تحقيق التنمية المنشودة، وقيادة عملية الإصلاح الاقتصادي، ويمكن هنا أن نشير إلى بعض هذه العوامل الخارجية.

### 1- رغبة الطلاب بالبقاء في دول المهجر (هجرة العقول):

تشير دراسات الجامعة العربية (57) إلى أن 54% من الطلاب العرب الذين يدرسون في البلاد الأجنبية لا يعودون إلى بلدانهم، وقد أصبحت الدول العربية تساهم 31% من هجرة الكفاءات العلمية من الدول النامية إلى الدول المتقدمة، وبنسبة 2% من العقول العلمية لكندا والولايات المتحدة الأمريكية، أما الدول الأوروبية فيها لا يقل 450 ألفاً من العقول العربية. وتعود هذه الهجرة إلى تدني تحصيل الطلاب وتدني مستوى الخدمات المقدمة لهم في الجامعات العربية (58).

### 2- مراكز البحث العلمي:

مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2010، المجلد 12، العدد 1 ----- (257)

هناك إقرار عام في التقارير الوطنية بضعف البنى التحتية وقلة فرص البحث العلمي، إذ لا يمتلك الوطن العربي سوى 136 بحثاً لكل مليون مواطن، وهو ما يمثل عشر ما لدى إسرائيل، بينما تملك روسيا حوالي 33 ضعفاً، أما الولايات المتحدة فتمتلك 40 ضعفاً. فمن الضروري أن تسعى الدول العربية إلى إنشاء معاهد للبحث العلمي التطبيقي لخدمة الأهداف التنموية، وضمن إطار مستقل عن الجامعة. ورغم هذا كله عن أهمية البحث للتنمية الاقتصادية إلا أن الدول العربية لا تولي أهمية لهذا الموضوع حيث يشكل إنفاقها على البحث العلمي أقل من إفريقيا، ولا يتعدى 0.35% من الدخل القومي (59)، في حين نجد النسبة في أوروبا 2%، وفي أمريكا الشمالية واليابان 2.8%، وفي سويسرا 1.8% مع الفارق الكبير في الدخول (60).

### 3- استقلالية الجامعة:

64% من الجامعات العربية هي جامعات حكومية أنشئت بأموال عامة، فظلت تلك الجامعات رهينة للإنفاقات الحكومية التي أخذت تنقلص تدريجياً حتى تدهورت معه نوعية التعليم الجامعي ( 61 ) ونتيجة لهذا التدهور بدأ مؤخراً بإنشاء الجامعات الخاصة، التي تتوفر فيها فرص التركيز على تخصصات معينة لأعداد محدودة ومنقاة بعناية من الطلبة، وفرصة تحقيق تجارب تعليمية، وإدارية جديدة تخلق مجالاً للتنافس، والتطوير مع الجامعات الحكومية، وبالنسبة للأخيرة قد يكون من المهم إعادة النظر في طبيعة ارتباطها بالإدارات الحكومية بحيث لا يتعارض مع استقلاليتها، والأمثلة على ذلك كثيرة كجامعات أوروبا الغربية وجامعات الولايات المتحدة واليابان ( 62 ).

### النتائج:

لا يمكن بأي حال من الأحوال توقع نجاح جهود التنمية الاقتصادية بمعزل عن وجود نظام أكاديمي، يكون قادراً على إشراك الجامعات بخطط التنمية الاقتصادية، كذلك الموجود في الجامعات الأمريكية واليابانية، وبناء على ما سبق فقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج هي:

- 1- غياب الخطط والبرامج التطويرية التي تهتم بالتنمية الزراعية والصناعية.
- 2- ميل الجامعات العربية إلى الجانب المحافظ التقليدي أكثر من احتفاظها بمضمونها الليبرالي الذي غرسته فيها الحركة الوطنية إبان نشأتها.

----- دور الجامعات العربية في التنمية الاقتصادية 2009

- 3- هبوط وظيفة الجامعة من التفكير، والإبداع، وتنمية المجتمع، وإمداد أصحاب القرار بالمنظمات إلى دور هامشي يعتمد على محو الأمية فقط.
- 4- انخفاض مستوى العملية التعليمية في الجامعات فلم تعد الجامعات تغرس ملكات الخلق والإبداع، ولا تكسب القيم الدافعة للأخذ بالمنهج العلمي، بل أصبح الطالب داخلها مغترباً عن التعليم.
- 5- فقدان المؤهل الجامعي لكثير من بريقه كعامل أمان للحصول على حياة أفضل.
- 6- إن الجامعات العربية بما فيها الفلسطينية تتشابه من حيث اللوائح المنظمة للعمل الأكاديمي داخلها والهيكل الإداري لها.
- 7- هبوط مستوى الخريجين الجامعيين بسبب التنسيق وفقاً للمجموع في الثانوية العامة لا الرغبة عندها أصبحت الجامعات ملجأ لأعداد كبيرة من الطلاب وكأنها مدارس ثانوية متطورة.
- 8- غياب الخطط والبرامج البحثية التي تهتم بالتنمية الزراعية والصناعية.
- 9- غياب أي دور للتكنولوجيا الزراعية والصناعية اللازمة للتنمية.
- 10- عدم الاهتمام بالباحثين والفنيين المؤهلين للتنمية الاقتصادية.
- 11- غياب أي تعاون بين الجامعات العربية بعضها بعضاً.
- 12- لا يزال التعليم في الجامعات العربية يعتمد على أسلوب التلقين وغسيل الأدمغة، وليس على أسلوب تعلم كيف تفكر **How to think**.

#### توصيات:

إزاء هذا الواقع الذي تعاني منه الجامعات العربية، ومن أجل أن تغدوا هذه الجامعات مركزاً للنهوض والتقدم والتنمية، وبالقدر الذي يجعلها مستجيبة لظروف العالم المتغير لا بد من إبراز بعض التوصيات:

- 1- أن تشترك الجامعة في وضع خطة تفصيلية للتنمية التي يحتاجها المجتمع بصفة عامة، و البيئة المحلية بصفة خاصة، وأن تكون هذه الخطة شاملة للقطاعات الإنتاجية كلها.
- 2- يجب على الجامعات إعطاء أهمية وأولوية للتقدم التكنولوجي بحيث تساعد في عملية التنمية الاقتصادية.

- 3- الارتقاء بمستوى الجامعات العربية من المستوى التقليدي إلى المستوى المتقدم.
- 4- يجب على الجامعات تعليم الطلاب أنماط التفكير والإبداع كي يكونوا صالحين لعملية التنمية الاقتصادية.
- 5- رفع مستوى الجامعات العربية التعليمي كالمستوى التعليمي في الدول المتقدمة.
- 6- اهتمام الجامعات العربية أكثر بالمؤهل العلمي الذي يمنحوه للطلاب إسهو بالمؤهلات الأجنبية.
- 7- تنويع الجامعات العربية للعمل الأكاديمي والإداري.
- 8- فتح باب القبول بالجامعات العربية حسب الرغبة وليس حسب المجموع.
- 9- الاهتمام بالاستراتيجيات التي تتلاءم والتنمية الزراعية والصناعية.
- 10- التعاون بين الجامعات العربية بعضها بعضاً من أجل النهوض بالتعليم والتنمية.
- 11- يجب الاهتمام بالتعليم المهني قبل الجامعة ويستكمل تعليمه المهني في الجامعة.
- 12- رسم سياسة موحدة للعلوم والتكنولوجيا وزيادة نسبة مخصصات البحوث في الميزانيات التعليمية وميزانيات الشركات و المؤسسات الصناعية.
- 13- دعم المختبرات العلمية و المؤسسات القادرة على بلورة نشاط البحث والاختراع في نشاط التنمية الاقتصادية.

#### الهوامش:

1. جمال الدين، نادية: 1998، التعليم في أقطار الأمة العربية، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مصر، ص 12.
2. الجبر، سليمان بن محمد: 1993، الجامعة والمجتمع، مجلة التربية المعاصرة، عدد 27، السنة العاشرة، يونيو، ص 107-111.
3. العيسوي، عبد الرحمن: د. ت، تطور التعليم العربي الجامعي، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص 10.
4. الإمام، محمد محمود: 1978، التخطيط والإستراتيجية، دراسة في المفاهيم من استراتيجيات التنمية في مصر، القاهرة، ص 9.
5. زروقي، نعيمة حسن: 1993، الجامعات بين المعرفة العلمية والتطور التكنولوجي، مجلة آفاق عربية، السنة 18، عدد 12، ص 45.
6. النشار، محمد: 1973، الهيكل الجامعي وكفايته في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في

----- دور الجامعات العربية في التنمية الاقتصادية 2009

- المجتمع العربي المعاصر، اتحاد الجامعات العربية، القاهرة، ص266.
7. مرسى، محمد منير: 1977، التعليم الجامعي المعاصر، وقضاياها واتجاهاته، دار النهضة المصرية، القاهرة، ص24.
8. الشافعي، محمد: 1971، دور الجامعات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، جامعة بيروت العربية، ص 13- 14.
9. علام، سعيد طه: 2007، التنمية والمجتمع، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص106.
10. بوطانة، عبد الله: 1984، دور التعليم العالي الجامعي في التنمية العربية، الجلة العربية لبحوث التعليم العالي، عدد 2، كانون أول، ص 33 - 55.
11. الحبيب، جميل مصدق: 1981، التعليم والتنمية الاقتصادية، بغداد، ص15.
- 12- Horbison, F. and Myers, C.A " Manpower and Education Country Studies in Economic Development" New York 1956, P. 11 .
13. الحجار، رائد حسين: 2005، التجربة اليابانية وضمان الجودة للتعليم العالي، والدروس المستفادة منها، ص 275 - 298.
14. كسناوي، محمود محمد: 2001، توجيه البحث العلمي في الدراسات العليا في الجامعات السعودية لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ص 42.
15. Ebifania,R. and Castro Responso: 1991 "The University in the Developing Philippines" N.Y.,Asha Puplishing House INC.,P.47.
16. David, D. Henry: 1962, "New priorities in Research" in Raymond A.Howes (ED.) vision and purpose in Higher Education Washington D.CP.162.
17. فراج، عز الدين: 1985، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي، دار الفكر العربي، ص32.
18. الخطيب، عامر يوسف: 1989، نموذج للتربية البيئية في الجامعات، الجامعة الإسلامية بغزة، دراسة حالة، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، عدد 10، مصر، ص11- 12.
19. الدرة، عبد الباري: 1988، نوعية التعليم العالي في الوطن العربي، المجلد 13، عدد 157، أكتوبر، عمان، ص11.
20. التقرير الإقليمي العربي حول التعليم العالي: 2009، القاهرة، ص12.
21. المرجع السابق، ص5.
22. الجدية، فوزي سعيد: 2005، التنمية في الوطن العربي، إصدار كلية مجتمع العلوم المهنية والتطبيقية، غزة، ص143.

- فوزي سعيد الجديدة -----
23. صندوق النقد الدولي: 2009.
24. المرجع السابق.
25. المرجع السابق.
26. الجديدة، فوزي سعيد، مرجع سابق، ص 140 - 157.
27. الحلباوي، يوسف: 1987، الموارد البشرية والتعليم والتدريب والتنمية في الوطن العربي، مجلة شؤون عربية، ص 125 - 140.
28. بدران، شيل: 1993، حول إشكالية التعليم والتنمية، مجلة التربية المعاصرة، عدد 28، القاهرة، ص 173-205.
29. قباري، إسماعيل: 1984، العليم العالي في الوطن العربي وعلاقته بخطط التنمية، المجلة العربية لبحوث التعليم العالي، عدد أول، ص 55-60.
30. تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي: 2008.
31. ستينيو، كمال: 1975، الطاقات الزراعية في الدول العربية، مجلة اتحاد الجامعات العربية، عدد 8، سبتمبر، ص 37 - 49.
32. تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي: 2008.
33. المرجع السابق.
34. Milliam,K. Cummin: 1998, "The Service University Movement in the U.S: Searching for Momentum Higher Education" Vol.35- No 1, p 69-90.
35. تقرير التنمية الإنسانية العربية: 2009.
36. الإسكوا، الأمم المتحدة: 2001، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، العدد 22، ص 45.
37. منظمة الفاو: 2008.
38. ستينيو، كمال، مرجع سابق، ص 20.
39. الخالدي، مجدي: 2001، مؤتمر استراتيجية التنمية في فلسطين، مجلة قضايا، عدد 1، ص 289-311.
40. التقرير الاقتصادي العربي: 2009.
41. الجديدة، فوزي سعيد، مرجع سابق، ص 113 - 115.
42. الأطرش، محمد: 1998، التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ص 311-350.
43. الفاضلي، محمد علي، والحمادي، محمد عبد الحميد: 2001، دراسات في جغرافية التنمية، كلية الآداب جامعة دمنهور، مصر، ص 189 - 207.
- (262) ----- مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2010، المجلد 12، العدد 1



----- دور الجامعات العربية في التنمية الاقتصادية 2009

44. النقيب، عصام: 1985، دور العلم في التنمية والتغير في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، عدد 81، نوفمبر، ص47.
45. المرجع السابق، 48.
46. المرجع السابق، 50.
47. الفاضلي، محمد علي، والحمادي، محمد عبد الحميد: مرجع سابق، ص171.
48. المرجع السابق، 172.
49. النقيب، عصام، مرجع السابق، ص67.
50. زكريا، جاسم محمد: 2004، آفاق البحث العلمي، والتطور التكنولوجي في الوطن العربي، دمشق، ص 55.
51. المرجع السابق، 58.
52. الجديبة، فوزي سعيد، مرجع سابق، ص 47.
53. مهنا، عبد السلام: 2007، الجودة في التعليم العالي بالوطن العربي، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد 4، إبريل، ص257.
54. بشارة، جبريل: 2005، آفاق العمل العربي المشترك في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، ورقة عمل مقدمة لندوة مستقبل العمل العربي المشترك في مجال البحث العلمي والتعليم العالي، المجلة العربية للتربية، المجلد 25، عدد 2، بيروت، ص39.
55. المرجع السابق، ص 40.
56. نوفل، محمد نبيل: 2002، الجامعة والمجتمع في القرن الحادي والعشرين، المجلة العربية للتربية، المجلد 22، العدد الأول، تونس، ص 144.
57. موقع اليونسكو على شبكة الإنترنت.
58. مهنا، عبد السلام، مرجع سابق، ص259.
59. بو سنيّة، المنجي: 2005، مستقبل التعليم العالي في الدول العربية في ظل التحديات الراهنة، المجلة العربية للتربية، المجلد 25، العدد 2، ص 23.
60. زكريا، جاسم محمد، مرجع سابق، ص 56.
61. رحمة، أنطوان: 2000، كفاية تمويل التعليم العالي في الدول العربية، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد 3، بيروت، ص33-36.
62. زحلان، أنطوان: 1980، العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي، بيروت، ص 28-40.

**قائمة المراجع:**

مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2010، المجلد 12، العدد 1 ----- (263)

**أولاً: المراجع العربية:**

1. الأطرش، محمد: 1998، التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ص 311-350.
2. الإمام، محمد محمود: 1978، التخطيط والإستراتيجية، دراسة في المفاهيم من إستراتيجية التنمية في مصر، القاهرة، ص 9.
3. بدران، شبل: 1993، حول إشكالية التعليم والتنمية، مجلة التربية المعاصرة، عدد 28، القاهرة، ص 173-205.
4. بشارة، جبريل: 2005، آفاق العمل العربي المشترك في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، ورقة عمل مقدمة لندوة مستقبل العمل العربي المشترك في مجال البحث العلمي والتعليم العالي، المجلة العربية للتربية، المجلد 25، عدد 2، بيروت، ص 39.
5. بوسنيّة، المنجي: 2005، مستقبل التعليم العالي في الدول العربية في ظل التحديات الراهنة، المجلة العربية للتربية، المجلد 25، العدد 2، ص 23.
6. بوطانة، عبد الله: 1984، دور التعليم العالي الجامعي في التنمية العربية، الجلة العربية لبحوث التعليم العالي، عدد 2، كانون أول، ص 33 - 55.
7. الجبر، سليمان بن محمد: 1993، الجامعة والمجتمع، مجلة التربية المعاصرة، عدد 27، السنة العاشرة، يونيو، ص 107-111.
8. الجديبة، فوزي سعيد: 2005، التنمية في الوطن العربي، إصدار كلية مجتمع العلوم المهنية والتطبيقية، غزة، ص 143.
9. جمال الدين، نادية: 1998، التعليم في أقطار الأمة العربية، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مصر، ص 12.
10. الحبيب، جميل مصدق: 1981، التعليم والتنمية الاقتصادية، بغداد، ص 15.
11. الحجار، رائد حسين: 2005، التجربة اليابانية وضمان الجودة للتعليم العالي، والدروس المستفادة منها، ص 275 - 298.
12. الحلباوي، يوسف: 1987، الموارد البشرية والتعليم والتدريب والتنمية في الوطن العربي، مجلة شؤون عربية، ص 125 - 140.
13. الخالدي، مجدي: 2001، مؤتمر استراتيجية التنمية في فلسطين، مجلة قضايا، عدد 1، ص 289-311.
14. الخطيب، عامر يوسف: 1989، نموذج للتربية البيئية في الجامعات، الجامعة الإسلامية بغزة، دراسة حالة، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، عدد 10، مصر، ص 11-12.

- دور الجامعات العربية في التنمية الاقتصادية 2009
15. الدرة، عبد الباري: 1988، نوعية التعليم العالي في الوطن العربي، المجلد 13، عدد 157، أكتوبر، عمان، ص11.
16. رحمة، أنطوان: 2000، كفاية تمويل التعليم العالي في الدول العربية، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد 3، بيروت، ص33-36.
17. زحلان، أنطوان: 1980، العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي، بيروت، ص28-40.
18. زروقي، نعيمة حسن: 1993، الجامعات بين المعرفة العلمية والتطور التكنولوجي، مجلة آفاق عربية، السنة 18، عدد 12، ص45.
19. زكريا، جاسم محمد: 2004، آفاق البحث العلمي، والتطور التكنولوجي في الوطن العربي، دمشق، ص55.
20. ستنينو، كمال: 1975، الطاقات الزراعية في الدول العربية، مجلة اتحاد الجامعات العربية، عدد 8، سبتمبر، ص37-49.
21. الشافعي، محمد: 1971، دور الجامعات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، جامعة بيروت العربية، ص13-14.
22. علام، سعيد طه: 2007، التنمية والمجتمع، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص106.
23. العيسوي، عبد الرحمن: د. ت، تطور التعليم العربي الجامعي، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص10.
24. الفاضلي، محمد علي، والحمادي، محمد عبد الحميد: 2001، دراسات في جغرافية التنمية، كلية الآداب جامعة دمنهور، مصر، ص189-207.
25. فراج، عز الدين: 1985، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي، دار الفكر العربي، ص32.
26. قباري، إسماعيل: 1984، العلم العالي في الوطن العربي وعلاقته بخطط التنمية، المجلة العربية لبحوث التعليم العالي، عدد أول، ص55-60.
27. كسناوي، محمود محمد: 2001، توجيه البحث العلمي في الدراسات العليا في الجامعات السعودية لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ص42.
28. مرسي، محمد منير: 1977، التعليم الجامعي المعاصر، وقضايا واتجاهاته، دار النهضة المصرية، القاهرة، ص24.
29. مهنا، عبد السلام: 2007، الجودة في التعليم العالي بالوطن العربي، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد 4، إبريل، ص257.
- مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2010، المجلد 12، العدد 1 ----- (265)

فوزي سعيد الجديبة -----

30. النشار، محمد: 1973، الهيكل الجامعي وكفايته في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع العربي المعاصر، اتحاد الجامعات العربية، القاهرة، ص266.
31. النقيب، عصام: 1985، دور العلم في التنمية والتغير في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، عدد 81، نوفمبر، ص47.
32. نوفل، محمد نبيل: 2002، الجامعة والمجتمع في القرن الحادي والعشرين، المجلة العربية للتربية، المجلد 22، العدد الأول، تونس، ص 144.

#### ثانيا: المراجع الأجنبية:

1. Horbison, F. and Myers, C.A " Manpower and Education Country Studies in Economic Development" New York 1956, P. 11 .
2. Ebifania,R. and Castro Responso: 1991 "The University in the Developing Philippines" N.Y.,Asha Puplishing House INC.,P.47.
3. David, D. Henry: 1962, "New priorities in Research" in Raymond A.Howes (ED.) vision and purpose in Higher Education Washington D.CP.162.
4. Milliam,K. Cummin: 1998, "The Service University Movementin the U.S: Searching for Momentum Higher Education" Vol.35- No 1, p 69-90.

#### ثالثا: التقارير والدوريات:

1. التقرير الإقليمي العربي حول التعليم العالي: 2009، القاهرة، ص12.
2. صندوق النقد الدولي: 2009.
3. تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي: 2008.
4. تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي: 2008.
5. تقرير التنمية الإنسانية العربية: 2009.
6. الإسكوا، الأمم المتحدة: 2001، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، العدد 22، ص45.
7. منظمة الفاو: 2008.
8. التقرير الاقتصادي العربي: 2009.
9. موقع اليونسكو على شبكة الإنترنت.